الاتصال الجواري وتطبيق المقاربة التشاركية
"قراءة في التجربة الجزائرية- المغربية"

▪ د. عراب عبد الغاني
قسم علوم الاعلام والاتصال
جامعة باجي مختار - عنابة

▪ الطالبة. مكي أم السعد
قسم علوم الاعلام والاتصال
جامعة باجي مختار - عنابة

الملخَّـص:

يحظى مفهوم "الاتصال الجواري" باهمية بالغة من قبل السلطات العمومية في سياق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية، وذلك بعد أن أثبتت التجارب في دول العالم، أنها مرتبطة بمدى مشاركة المواطنين وباقي الفاعلين في تسيير واتخاذ القرارات المحلية، حيث استدعى الأمر تبني المقاربة (التشاركية) تماشيا والتغيرات التي طرأت على المجتمعات، خاصة بعد أن أثبتت الديمقراطية "التمثيلية" للبرلمانات عجزها في التعبير بشكل حقيقي عن حاجات وانشغالات المواطن، وسيادة الإدارة "المركزية"، وعدم منح فرصة كافية للحكم "المحلي" اللامركزي، وعدم تفعيل علاقة المواطن بالإدارة، وهذا في إطار التوجه الرامي لجعله (مشاركا) حقيقيا في سيرورة التنمية، في ظل توفر آليات ملائمة لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الجواري، المشاركة، المقاربة التشاركية

Résumé:

la « communication de proximité » occupe une importance pour les pouvoirs publics dans le cadre des efforts visant à parvenir à un développement, après que l'expérience ait montrée à travers le monde qu'il faille lier les citoyens et les différents acteurs à la participation de la gestion locale, d'adopter l'approche (participative) pour suivre les changements dans les communautés, en effet après avoir démontré l'incapacité de la démocratie "représentative" des parlements, et que la domination de l'administration "centrale" n'accorde pas la possibilité au « gouvernement local » d'activer la relation avec les citoyens, qu'ils devraient avoir a disposition des mécanismes appropriés pour atteindre cet objectif.

Mots clés : Communication de Proximité , Participation, L'Approche Participative.

Abstract :

The "proximité communication" occupies importance in the public authorities in ordre to achieve development, where the experiences in the world shows that, it is necessary to relate

citizens by the different actors to participation in the management local, when it needs to adopt an approach (participatory) to track changes that have occurred in communities, specially after proving the inability of the democracy "representative" of parliaments, and also the domination of the administration "central" and not to grant a possibility for "local goverrnment" and not activate the relationship between citizens, with the availability of appropriate mechanisms to achieve the objective.

Keywords : Proximity Communication, Participation, Participatory Approach.

مقدمـــة:

يشكل (الاتصال) حجز الزاوية في تحقيق معادلة التنمية المحلية في أي مجتمع، خاصة بعد ربط المفهوم بمعنى القرب والجوار لتحقيق مشاركة حقيقية لمختلف الأطراف الفاعلة في الإقليم، بما فيهم "المواطن" لدوره الكبير في سيرورة التنمية، وترسيخ معنى "المواطنة".

بالعودة للأدبيات السابقة نجد أن معنى الاتصال أثرى العديد من التخصصات، وحمل معاني متعددة، تدور في مجملها حول المعنى المشتق من اللغة الأجنبية لمصطلح (communication) الذي ورد في قاموس (روبير Dictionnaire Le Robert)[1] في طبعته الصادرة عام 2008، وهو المعنى نفسه الذي ورد في اللغة اللاتينية عام 1370 تحت إسم" (communicare) والذي يعني: partage، أي: قسمة، أو مشاركة، أي: لديك قسمة، أو حصة (avoir part) بذلك فالمعنى الأصلي لفعل الاتصال هو "المشاركة في شئ ما"« participer à quelque chose »، ثم أخذ معاني متعددة (يكون على علاقة متبادلة، على اتصال مع شخص ما). هذا ما جعل المكلفين بالتنمية يبحثون في جدوى تطبيق (المقاربة التشاركية) والبحث في العوائد المحققة محليا بإشراك كل الأطراف الفاعلة، عند استخدام وسائل الاتصال لتحقيق تبادل أو منافع ضمن المشروع المحلي، الذي تراهن عليه السلطة السياسية في عديد البلدان ومن بينها المغاربية.

1- الاتصال من النموذج الخطي إلى الجواري:

كما سبقت الإشارة إليه فقد وضعت عدة مرادفات للاتصال تحيل إلى معنى: التقارب، التقاسم والتشارك، للتصدي للفكرة القائلة بأنه عملية (نقل

تقني للرسائل)، وفقا لـــ (التدفق الخطي) للمعلومات، الذي بنيت على أساسه (النماذج الآلية) المتمثلة في أعمال (السيبرنتيك) المعروفة (عمل التحكم الآلي)أ، وبينت الدراسات التالية أن الاتصال يأخذ مسارات متعددة، وروابط متشعبة، وفقا لتغير نمط التفكير ومستوى التفاعلات داخل المحيطب، ويتوجه باهتمامه للجانب (الإنساني–الاجتماعي)لأهميته في تمتين العلاقات في المجتمع وتحقيق (التقارب) بين الأفراد وبينهم والمسؤولين المحليين عبر آليات وفضاءات للاتصال تجسد التقارب.

وتكمن قيمة الاتصال الجواري حسب (ثيري ليبيرThierry LIBAERT)ت [2] في كونه "نشاط مركز حول المحلي، للبحث عن علاقات وجها لوجه، وعن قيم المكان والبحث عن الأصول، والاتصال اللامركزي الذي يتجه بشكل أكبر نحو الجمهور، وعن طريق قيمه يظهر اليوم كأنه الحقيقة الوحيدة العملية على المدى الطويل".

2–أشكال ومهام الاتصال الجواري:

أ– **أشكال الاتصال الجواري:** تظهر أشكاله في مفاهيم متداخلة تشكل في نفس الوقت أدوات لتجسيد (الجوارية):

- **العمل الجواري:** يسعى لإحداث تقارب بين الإدارة والمواطن، وفهم انشغالاته من خلال المرافق العمومية ووسائل الإعلام الجماهيري.
- **إعلام المرفق العام:** يحتوي على أنواع الخدمات العمومية، ويلجأ إليه المواطن للضغط على الإدارة من أجل تحقيق مطالبه.
- **تقريب الإدارة من المواطن:** في كل ما يتعلق بالإدارات الاستشارية في جميع المجالات، بتحفيزها للتقارب بإنشاء فروع جوارية.

ب-مهام الاتصال الجواري: يتطلب تجسيد الاتصال الجواري واقعيا أن يؤدي مجموعة من المهام، منها: -تحسين خدمات المرافق العمومية والإدارية بتخفيف الإجراءات أثناء تعاملها اليومي مع المواطنين، بتوظيف قائمين بالاتصال مؤهلين على خدمة الاستقبال، التحرر من أشكال البيروقراطية، تقديم الحماية اللازمة للمواطن والإدارة من الضغوطات، وفقا لرأي باحثين أن: الاتصال الجواري سيصل حتما بالمواطن لحماية إدارته بدلا من القانون [3].

3-الأطراف المساهمة في ترقية الاتصال الجواري:

أ-وسائل الإعلام: تقوم وسائل الإعلام بالنيابة عن الشعب في متابعة وحراسة المؤسسات الاجتماعية، بالمساءلة المستمرة لأداء الحكومة والمجالس القضائية والتشريعية، وتعريف المواطن بطبيعة العمل والنشاط الذي تمارسه، وفقا لمفهوم "الإعلام المدني" وما طرحته نظرية(المسؤولية الاجتماعية) حسب (جوناراتن Gunaratne) فهي تسعى للوصول للجمهور وإعطائه فرصا ليعبر عن آرائه واحتياجاته، وإشراكه في عمل جماعي لتنمية وتطوير أداء المؤسسات الاجتماعية [4]، حيث تعد المشاركة، التفاوض، الإقناع وتحقيق التعاون أهم الوظائف لحل مشكلات المواطن [5]. ويساعدها في الوقت الحالي على ترقية مفهوم الاتصال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات technologies de l'information et de la communication (TIC)، بتيسير إيصال الخدمات العامة، وتتيح قنوات التواصل بين الفاعلين، ما يعزز المشاركة في المسؤولية المجتمعية، ويسمح إدماجها بالمؤسسات في زيادة "ذكاء التنظيم" لسرعة القرارات المتخذة وجودتها، وتمكين الأفراد من اتخاذ القرار بصفة لامركزية [6].

ب-الأسرة: تسهم في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع، بتشكيلها التنظيمات، والقبائل، ويؤدي تنوع الأسر إلى خلق معارف وسلوكات ينظمها الآباء بالحوار والمناقشة، والعمل على ترسيخ ذلك لدى أفرادها، ما يجعلها أداة (جوارية) يتعزز دورها كـــ (شريك) حيوي[7] عن طريق آلية "الحوار"[ج].

ج-المنتخبون المحليون: بالمجالس (البلدية، الولائية والبرلمان) يمثلون (الوسيط) لنقل انشغالات منتخِبِيهم للإدارة بحجة القانون الذي منحه سلطة التمثيل لمصلحة المواطن، وصياغة القوانين.

مستويات ومؤشرات الاتصال الجواري لتحقيق المشاركة:

أ-**المستويات:** يعد إحداث تغيير في مستويات الاتصال من أهم التغيرات التي تطرأ على المؤسسة، كنتيجة لتبنيها نموذج الاتصال الجواري، بالاعتماد على الوسائط المختلفة: الإدارية، الإعلامية، والتكنولوجية..،وتصنف حسب الباحثين إلى الاتصال الرسمي وغير الرسمي، أو حسب اتجاه الاتصال بين النازل، الصاعد والأفقي، لأن العملية الاتصالية تقاس بوجود اتصال في مرحلة أولية، ثم اتجاهه رأسي أو أفقي.

كما يتميز الاتصال بانطلاقه من مستويات متعددة لتوصيل الرسائل، ويتم في حيز جغرافي صغير، ويتولى القائم بالاتصال (سلطات محلية) تبليغ المستقبلين (السكان المحليين) وإعلامهم بمخططاتها وسياستها، وكيفية المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، فيبدأ من المستوى النازل عبر نشر، تقديم، بث أو الحديث عن مشروع معين، وبوصول الرسالة للمستقبل يقومون بالاستجابة (رجع الصدى) في شكل اتصال (صاعد)، فتتاح لهم المشاركة عبر وسائل الاتصال، ويحدث نقاش عام، مع التركيز على عدم إقصاء أي طرف [د] باستخدام الاتصال الجواري عبر قنوات وآليات تتيح

المشاركة في الحياة العامة، كالحوار المباشر، الجلسات العامة للمجالس البلدية والولائية، ومنتديات للنقاش توسع الاستشارة والمشاركين في التنمية المحلية.

ب-مؤشرات الاتصال الجواري:

بالنسبة للمواطنين	بالنسبة للسلطات المحلية
ظهور سلوكات جديدة: مبادرات فردية وجماعية والاستجابة لحملات التوعية.	وجود مخطط اتصالي للحوار والتشاور مع المواطن، وبرامج تنقل اهتماماته، وتشرح المنجزات.
الحفاظ على الملك العام والعمل التطوعي.	توفر برامج تخطيط يسمح بإشراك المواطن فيها.
ظهور الاتصال الصاعد من الموطنين نحو المسئولين، وكذا اتصال في اتجاه أفقي.	ظهور مفاهيم اللامركزية، الديمقراطية التشاركية، الشفافية، المراقبة والحكم الراشد.
المساهمة في تنفيذ المخططات العمومية، بتعزيز مفهوم "المواطنة" و"المشاركة".	تكييف السلطات المحلية للمشاريع مع حاجات السكان وتثمين المبادرات الفردية.

جدول رقم 01: جدول معد من طرف الباحثة يمثل مؤشرات الاتصال الجواري

4- الاتصال الجواري وتطبيق المقاربة التشاركية:

يتطلب الاتصال عموما توفر: مرسل، مستقبل، رسالة، قناة، وتتطلب التنمية المحلية مشاركة المواطن، وإيجاد آليات لدمجه وباقي الفاعلين في هذه السيرورة، ما يجعل المقاربة (التشاركية) الأمثل لتحقيق هذه المعادلة، وتهدف إلى:

أ- **أهداف تحقيق المشاركة:** يرتبط مفهوم المشاركة غالبا بالديمقراطية ويراد بها تطبيقاتها، المشاركة: السياسية، الجماهيرية، الشعبية.. وتأخذ أشكالا وآليات تختلف حسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد، وحسب التقسيم الإداري المتبع "مركزي أو لامركزي"، وتتجسد واقعيا عبر المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني، وتهدف إلى: * تمكين الفرد من القيام

بدور في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع، بإعطائه فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة، من خلال توفير الوسائل. * منع احتكار اتخاذ القرارات ووضع المخططات والأهداف، بزيادة نفوذ الأفراد في مبادرات التنمية.[8]

ب- المقاربة التشاركية" آلية للتمكين من اتخاذ القرار المحلي:

تشير المقاربة إلى منهجية التعامل مع مجال جغرافي على مستوى تدبيره واستعماله بشكل يراعي الانسجام والتفاعل بين مختلف مكوناته،[9] وتمثل المقاربة التشاركية آلية يؤخذ فيها برأي كل شخص معني بالتدخل سواء شخصيا أو بالتمثيل، وتعود جذورها إلى السبعينيات وتأسست لتحقيق مشاركة فعالة في مجال التنمية المحلية، ودعا البنك العالمي في التسعينيات لاعتماد أسس "الإدارة التنموية الجيدة"، بتبني مطالب المجتمع المدني المحلي، ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، ويرى (بولو فريرPaulo Freire) أحد مؤسسيها، "إنها لا تعني امتياز لبعض الأشخاص، لكن حق لكل الناس للتعبير، وفقا لذلك لا احد يستطيع أن يقول الحقيقة بمفرده، ولا يمكنه أن يقولها مكان شخص آخر، بطريقة عادية، نريد من الآخرين كلمتهم".[10]

6- تطبيق المقاربة التشاركية في بلدان المغرب العربي:

تعتبر المقاربة التشاركية معطى فرضته بيئة القانون الإداري والدستوري الجديدة، ووضعت لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات النامية، في ظل التخلف الواضح للبرلمانات، وللانتقادات المتكررة للنظام النيابي، الذي لا يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، والمشاركة في الشأن العام المحلي.[11] وتوجهت البلدان المغاربية لتبني مقاربة اجتماعية- سياسية لتمكن الفواعل المجتمعية من اقتسام السلطة، وتعزيز

دورها في اتخاذ القرار، وتحريك عجلة التنمية المحلية، باستخدام الديمقراطية التشاركية Démocratie Participative. *لذلك تعتبر* المقاربة "أحدث الصيغ المفاهيمية المعاصرة لإعمال وتجذير تطبيق مفهوم الديمقراطية، انطلاقا من منظور إصلاح وتجاوز نقائص (الديمقراطية التمثيلية)[خ]، وتتميز بإرساء بناءات مفاهيمية متسقة مع بعضها مثل: اللامركزية الإدارية Décentralisation Administrative،، إعلاء قيم المواطنة Citoyenneté، الحكم الراشد la bonne gouvernance، الشفافية la transparence، وهي عناصر قادرة على حل "مشكل الانسداد الديمقراطي للمجتمعات العاجزة عن التسيير واللاحكامة، واللارشادة، وانعدام الشفافية، وسوء تسيير الموارد المالية والبشرية. [12]

هذا ما قادنا للحديث عن تجربة المغرب والجزائر في تطبيق المقاربة التشاركية وعوائد ذلك:

أ- تجربة المملكة المغربية في مجال تطبيق المقاربة التشاركية:

ارتبط مفهوم المشاركة بإطلاق المملكة المغربية لمشروع (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) في 18 ماي 2005، بعد التشاور والإنصات وتشجيع انخراط جميع الفاعلين في اتخاذ القرارات، بتحديد الحاجيات وانجاز العمليات ميدانيا، بغرض خلق تنمية محلية قوامها الشراكة وتضافر الجهود، وترتكز المبادرة على خلق (لجان التنمية البشرية) ذات تركيبة العضوية الثلاثية: المنتخبين، ممثلي النسيج الجمعوي والمصالح اللامركزية للدولة، وتمثل:

فضاءات لتحديد الحاجيات، التخطيط، التداول، التشاور، التتبع والتقييم للمشاريع.

كما تتيح دورا للمجتمع المدني يتجاوز تنشيط التنمية المحلية والابتكار والخبرة والمراقبة، إلى ترسيخ دينامية الفاعلين، وبناء شبكات قوية للشراكة عبر مراحل التنمية، وتتخذ من الفعالية والقرب والإنصات المتواصل لحاجيات السكان وتطلعاتهم التوجه الأكبر للشأن العام[13]، وترتبط بسياقات اجتماعية، اقتصادية، ويعد السياق السياسي مرتكز لها، كون المقاربة التشاركية منهجا وإجراء كرسته الإصلاحات الدستورية والسياسية وتطوير العملية المؤسساتية البرلمانية.

1-أهداف تبني المقاربة التشاركية في المملكة المغربية: تقوم على:

- تصويب الأخطاء الماضية بانفصال النخبة المسؤولة عن عملية التسيير.
- جعل المواطن "محور وصلب" التنمية المحلية.
- تقوم على المشاركة، التعددية، الحكامة الجيدة وإرساء دعائم مجتمع متضامن.[11]

2- خطوات ومجالات تطبيق مبادرة التنمية البشرية:

***-خطوات إشراك المواطن:** وصف إعلان برنامج الحكومة المغربية بالتوجه لتطبيق المبادرة بـــ"الامتحان غير المعهود" في ظل الدساتير السابقة، واعتبر أولى خطوات نجاح المشاركة في: تجاوز النظرة الأحادية في إعداد الدستور وتفعيل آلياته، ولا يسند للحكومة وحدها، بل يفعل المواطنون والمجتمع المدني فصوله، ويشاركون في التشريع والمراقبة مباشرة ˓ بدل البرلمان.[14] حيث يتم تطبيق المقاربة على مرحلتين تخص تحليل موقع التدخل بجمع المعطيات لتحديد أولويات الجماعات لإشراكها في مراحل تأسيس الشراكات، والتدبير التشاركي لكل العناصر بواسطة نظام للتتبع والتقويم لمتابعة التعديلات باستمرار[15]، بالانفتاح على المواطن في المجال التشريعي، وأدى

تجسيد المقاربة من خلال تشكيل: هيئات للتشاور وتقديم مقترحات، ووضع آليات لتقييم السياسات العمومية تتمثل في: **ملتمسات التشريع ج، العريضة الشعبية وهيئات التشاور.**

يتعلق امتحان المشاركة بوضع قوانين تنظيمية، وقياس إنجاز أربعة مواد[16]، تنص على أن "الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، تساهم في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع وتفعيلها وتقييمها"، وتدعو إلى "إحداث هيئات للتشاور لإشراك الفاعلين الاجتماعيين، وتعطي المواطن "حق تقديم اقتراحات في مجال التشريع"، ورفع "عرائض" للسلطات العمومية.

ويتم رصد عمل المجتمع المدني من خلال مؤشرات تخص عدد مشاريع القوانين المقترحة، والقرارات والمشاريع التي يعدها أو شارك فيها بالمؤسسات المنتخبة.[15]

- **مجالات تطبيق المقاربة التشاركية:** كشف التقييم الكمي للوضعية الإجمالية لتنفيذ مبادرة التنمية البشرية في المملكة المغربية، عن أهمية المقاربة التشاركية كمكسب ترجم في تعبئة موارد مالية إضافية، وزيادة دور الشركاء بنسبة 41 بالمائة خلال الفترة (2006– 2010) وتنفيذ 22 ألف مشروعا ونشاطا تنمويا [د].

- **آليات وتدابير تطبيق مبادرة التنمية البشرية:** تقوم آليات تطبيق المبادرة على وضع منظومة للتتبع والتقييم التشاركي، تعد البحوث الميدانية من أهم عناصرها، وترتكز على تقييم المكتسبات، وترمي البحوث إلى الاطلاع على تصورات فاعلي المبادرة على مستوى الصورة التي رسختها في الذاكرة الجماعية، والكفاءات الاجتماعية ودرجة انخراط الفاعلين، وتدرج النتائج في

إطار تقارير تعكس تصور الفاعلين تجاه المكتسبات، درجة انخراطهم، وتحديد المعوقات، ومحاور التقوية والمقترحات، وبرمجت أنشطة التكوين وتقوية القدرات لتزويد الفاعلين بوسائل بيداغوجية وتقنية، لتحديد وصياغة وتنفيذ وتتبع المشاريع [17]

وفي مجال الاتصال: وضعت آلية تقوم على استراتيجية التواصل المؤسساتي وتواصل القرب، بالاعتماد على التغطية الإعلامية وحملات التحسيس والإخبار على المستوى الوطني والمحلي، عبر تنظيم أنشطة مبرمجة، منها:

– أكثر من 4 ألاف نشاط تواصلي وإخباري وتحسيسي بين سنوات 2007 و2010.

–إنتاج ونشر وثائق إخبارية وتواصلية حول المبادرة.

–تعيين مكلفين بالاتصال لترجمة الإستراتيجية إلى مخططات إقليمية.

–إحداث"الخميس الإعلامي" بين سنوات 2008– 2010 لدعم التواصل، بشكل لقاءات تشاركية شهرية، للتبادل والإعلام واستمرار التواصل مع وسائل الإعلام.[17]

➢ **النتائج والإكراهات المنبثقة عن المبادرة المغربية:**

* **النتائج:** ترسيخ "ثقافة المشاركة" بالتشاور والتعبير وتطوير آليات التشخيص ونظم التتبع والتقييم، دينامية النسيج الجمعوي وشراكته في اتخاذ القرار، وتملك السكان للمشاريع بتنمية روح المبادرة، وترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة بإجبارية تعليل ونشر القرارات ونتائج طلبات العروض على شبكة الانترنت، وحق المواطن في تقديم "عرائض"، تغير اتجاه عمل الدولة من الأسفل للأعلى باعتماد الجهوية تنظيما ونمط تسيير تتنازل الدولة عن بعض اختصاصاتها للفاعلين المحليين، وإشراكهم في الأهداف العامة والقرارات [18]

وتحويل مراحل التنمية المحلية من التخطيط الاستراتيجي المركزي إلى التسيير التنفيذي المحلي ثم الوظيفي"[ت]".

***الإكراهات:** عدم استيعاب المجتمع للفلسفة الجديدة لضعف الدور الإعلامي، والثقل البيروقراطي، وإشراف الإدارة على برامجها، مشاكل النسيج الجمعوي المعيقة للتنمية المحلية: كثرة الجمعيات، غياب التجديد والابتكار، صعوبة تكييف مشاريع المبادرة مع حاجيات السكان، وضعف ميزانية البلديات.[19]

ركزت تجربة المملكة المغربية لتطبيق المقاربة التشاركية لتحقيق تنمية محلية، على دمج مفهوم وثقافة (المشاركة) في مجالات الفعل المحلي، بتمكين الفاعلين من وسائل التشاور والتعبير عن الرأي حول مستقبلهم، بغرض تطوير آليات التشخيص ونظم التتبع والتقييم، حتى يتمكنوا من المساهمة في اتخاذ القرارات، والشعور بتملكهم للمشاريع بتنمية روح المبادرة، وفي ضوءها سنتطرق لتجربة الجزائر:

ب-واقع واليات تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر:

1-مفهوم الاتصال الجواري وتطوره في الجزائر: يشير باحثون إلى أن مفهوم (الاتصال) في الجزائر منذ عام 1962 لم تطرأ عليه تطورات كبيرة، نظرا لاحتكار (حزب جبهة التحرير الوطني) لنظام الحكم، وخلقت توجها (أحاديا) للعملية الاتصالية، وبعد انتهاء الأزمة الأمنية (العشرية السوداء) وفتح المجال للتعددية السياسية والإعلامية، انصب اهتمام السلطات على استعادة الأمن والاستقرار، بوضع إستراتيجيات أمنية رافقها ظهور مفهوم (الشرطة الجوارية)، ومخططات لإعادة بعث مشاريع التنمية.[20] فتميزت هذه الفترة حتى بداية الثمانينيات بالتركيز على تعبئة الشعب وتجنيده لخدمة والتعبير

"الجماعي" عن المسؤولية الشعبية، وانحصرت حرية التعبير في نقاشات المناضلين، وبالتالي لا يمكن قياس الاتصال خارج ميثاقي (طرابلس1962) و(الجزائر1964) المدعمان للاتصال في (اتجاه واحد) دون أن يمنحا أية مكانة للإعلام وللحريات الفردية. [21] :

-في عام 1982 تمت المصادقة على قانون الإعلام لمنح حريات جماعية.

- في 23 ماي 1969 صدر قانون الولاية وفقا للأمر رقم 69- 38 المحدد لصور "اللامركزية" بعد أن رفعت مطالب تدعو لتحقيق (تقارب) بين الإدارة والمواطن.[20] - اعترف دستور 1989 بحق إنشاء الجمعيات والأحزاب، ونصت المادة "35" على "حرية المعتقد والرأي".[22] فسمح بالتحول من الاتصال الرسمي إلى (الجواري) ومشاركة كل الأطراف في تشكيل معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجزائر ما بعد "انتفاضة الفقر". فكشفت التغيرات السياسية والإعلامية عن بوادر الديمقراطية.

2-وسائط تحقيق الاتصال الجواري في الجزائر:

ارتكزت مساعي السلطات العمومية في الجزائر على استخدامها الوسائط الإدارية كالمجالس البلدية، الولائية، الولاية، ووسائط أملتها ظروف استثنائية: وساطة الجمهورية والوسيط الإداري، والخلايا الجوارية والتضامنية، و الوسائط الإعلامية والالكترونية، للتأكيد على أن هدفها الرئيسي هو خدمة (المصلحة العامة) بغرض تحقيق (الرعاية الاجتماعية) ما يعني أن مفهوم الاتصال الجواري مرتبط بأهداف الإدارة العمومية لتحقيق معادلة: "الإدارة تفكر، المواطن يعي الوضع".[20]

3-دستور 1989 ومساعي تحقيق مشاركة المواطن:

اعتبر دستور1989 (البلدية) إطار حقيقي لمشاركة المواطن المحلي، من خلال المنتخبين لتحقيق تنمية نابعة من احتياجاتهم، ودعا لتكريس

التعددية منهاجا وسياسة وخيار اقتصاديا للقضاء على أخطاء المرحلة السابقة، كون "اللامركزية" تستلزم ذلك، وأتبع ذلك بصدور قانون البلدية 08-1990، ويهدف إلى:

- بناء إدارة محلية قوامها الانتخاب هدفها إشراك المواطن في القرار المحلي.
- إشراك جميع أطياف المجتمع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية.
-تكريس (اللامركزية) كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية، توفير الوسائل لإدارتها.[23]

كما عزز قانون البلدية 2011 [24] ما جاء في دستور (1989) بكون "مشاركة المواطن حق دستوري"، وإن تأخر تجسيدها ميدانيا فهو راجع للسياق السياسي والأمني الذي رتبت "المشاركة" بعد تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن، وفصل في كيفية تحقيقها بتمكين المواطن من الإدلاء بآراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، كما عزز خطاب رئيس الجمهورية يوم 15 أفريل 2011 ذلك:«سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة، لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة».

كما دعا الباب الثالث من القانون "لتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم، وتحسين ظروف معيشتهم"، ونصت المادة (11) على أن البلدية تشكل "الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وتتخذ كل تدابير إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم وتستعمل الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، وتقدم عرضا عن نشاطها السنوي أمام المواطنين، ويتحقيق مبدأ المسائلة والمراقبة والشفافية وفقا للمادة (14)

بالاطلاع على مستخرجات مداولات وقرارات البلدية، ونسخا كاملة أو جزئية.[25]

5-واقع وآليات تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر:

يظهر من خلال ما سبق أن تبني الجزائر للمقاربة التشاركية مرتبط بالصلاحيات الممنوحة للبلدية من خلال دستور1989، وقانوني البلدية (1990 -2011)[26]، وتظهر أهميتها في كيفية تلبية حاجات المواطن وطرق اتصاله بالسلطات وتقديم مطالبه المشروعة محليا، ويرى المختصون أن القانونين جاءا متلائمين ومتطلبات التحول الدستوري والتنظيم السياسي للتأكيد على أن البلدية "تشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا، وتمثل بذلك قاعدة اللامركزية في تسيير الشؤون العمومية".[27] وتستند إلى مواد القانون التي تسمح للمواطن بأن "**يحضر جلسات المجالس الشعبية التي يفترض أن تكون (علنية) والإطلاع على مستخرجات المداولات، وحصوله على نسخ منها**".

تظهر أهمية المقاربة التشاركية لدى الحكومة باعتبارها لمشاركة الفعاليات الوطنية لتحقيق التنمية في البرنامج الخماسي (2009- 2014) معطى يتصدر "أولوياتها"، لترسيخ ديمقراطية "تشاركية ومطمئنة"، تشجع ترقية قنوات الحوار والاتصال، وتعزز مبادئ الحكم الراشد، واجتثاث جذور البيروقراطية والفساد، ومواصلة تحديث الخدمات العمومية، والتعجيل بمسار (اللامركزية)، ورغم التأكيد على (المشاركة) منذ مرحلة التعددية لصنع المخططات والسياسات المحلية، والقيام بدور رقابي على المشاريع لبلوغ الشفافية والحكم الراشد[28] لكن تطبيقها واقعيا لم يتم بعد، فقد أعطى رئيس الجمهورية أمرا للحكومة بتجسيد ديمقراطية تشاركية، واستعجال إيجاد

صيغ لإشراك المواطن، وصادق البرلمان في 07 ماي 2014 على المشروع، وطلب من وزارة الداخلية إيجاد أرضية لتجسيد المقاربة.

بدأت الخطوة الأولى في مسار تطبيق المقاربة واقعيا من خلال تنصيب وزير الداخلية الطيب بلعيز، يوم 11 نوفمبر 2014، لفوج العمل الوزاري المشترك والموسع إلى المنتخبين المحليين للمجالس الشعبية البلدية والولائية، والمكلف بوضع الترتيبات اللازمة لتاطير مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والذي سيتبع بدوره بإصدار منشور حول الديمقراطية التشاركية معد من قبل خبراء بالوزارة، يعد بمثابة إطلاق تطبيق الديمقراطية الحقيقية، يمثل محتواه قاعدة للنقاش، كما دعا لعقد ندوة وطنية تطبق توصياتها على شكل مراسيم أو قوانين.[29]

- **آليات تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر:**

أشارت وزارة الداخلية إلى أنها عملت على المستوى المحلي وفي إطار ترقية و تنفيذ سياسية جوارية جديدة على تطوير مقاربة تشاركية قائمة على:[30] إدماج المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية، استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي في 25 بلدية، وتكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي على المقاربة التشاركية، واستكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة بالولايات النموذجية (سطيف، ميلة، خنشلة، تيبازة، باتنة، أم البواقي) وتعميمها وتنظيم ندوات ولقاءات.

في هذا الإطار دعت وزارة الداخلية خلال شهر ماي 2015 الولاة إلى عقد اجتماعات مع رؤساء المجالس المنتخبة لحثهم على فتح أبواب الحوار مع الفاعلين المحليين لتجسيد "المشاركة الشعبية" التي وردت قانون البلدية[31] وقانون المدينة 2006 ذ بالتأسيس لآليات للتشاور والمشاركة على صعيدين:

-**القطاعات الفاعلة المتدخلة:** تستشار وجوبا "الإدارة العمومية، ومصالح الولاية.

-**مشاركة المواطن والمجتمع المدني:** بإتاحة فرصة تسيير برامج المحيط وفقا لطريقتي **التحقيق العمومي**، وهو أحد أشكال "مشاورة" و"مشاركة" الجمهور يمكنهم من إبداء رأيهم وملاحظاتهم حول المشاريع المنجزة محليا، و**الإعلام والإشهار** الذي يلزم البلديات بتقديم معلومات للمواطنين حول المدينة وتمكنهم من الوسائل القانونية للاعتراض، كما نص القانون على وجوب نشر معلومات عن المشاريع باستمرار في الأماكن المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين.[32]

*-**مستويات المشاركة:** تظهر أهمية المشاركة في العمل المحلي نظرا لتعدد أدوارها، من حيث تعزيزها للعلاقة بين الهيئة المحلية وأفراد المجتمع وفعالياته، ورغبتهم واستعدادهم للاندماج والمساهمة الفعالة في تحسين المجتمع وتطويره، حيث توجد المشاركة بمبادرة من الهيئات المحلية أو متخذي القرار، أو نتيجة لنمو الوعي، وتظهر أهميتها من ناحية أخرى من خلال مستوياتها، وهي:

مستويات المشاركة 33

مستوى المشاركة Niveau de participation	إعطاء المعلومات Information	استشارة Consultation	إشراك Participe	تعاون Collaboration	تمكين Autonomisation
الغرض	تزويد المواطنين بمعلومات تساعدهم على فهم المشكلة ونقاش الحلول والبدائل	الحصول على تغذية راجعة من المواطنين: حول البدائل والقرارات	العمل مباشرة مع المواطنين لفهم ومراعاة اهتماماتهم	الشراكة مع لجمهور لتطوير البدائل وتحديد الحلول	وضع مهمة اتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي
رسالة الهيئة المحلية للجمهور	ستحافظ الهيئة على اطلاع الجمهور	ستقوم الهيئة بتزويد الجمهور بالمعلومات،	ستقوم الهيئة بتزويد الجمهور بالمعلومات،	ستتوجه إلى الجمهور للحصول على النصيحة	تضع الهيئة المحلية اتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي

	وتزويدهم بالمعلومات	والاستماع إلى قضاياه وتقديم تغذية راجعة حول تأثيره في القرار	والاستماع إلى قضاياه وتقديم تغذية راجعة حول تأثيره في القرار	مباشرة، وللبحث عن حلول خلاقة، وتبني نصيحته في القرار المتخذ إلى أقصى حد ممكن	

جدول رقم 02: مستويات المشاركة في التسيير المحلي

يمكن القول إن (المشاركة) في العمل البلدي تحيل إلى عملية (التشاور) و(الحوار) مع المواطنين المكملة للإدارة الحديثة ولتكريس مبادئ الحكم الرشيد، بحيث تقوم على التواصل بين البيئة المحلية والمجتمع، وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين، وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ القرار، أو وضع السياسات آو تحديد اتجاه لأخذ القرار، فتظهر أهمية (التشاور) في اتخاذ القرارات والتخطيط العام، ووضع السياسات الخدماتية والاجتماعية.[34]

يستشف مما سبق أن السلطات العمومية تسعى من خلال تبني المقاربة التشاركية اعتماد المرونة في إدارة الشأن المحلي، بتمكين الفاعلين من المساهمة في اتخاذ القرارات العامة والتوجه نحو تحقيق النظام (اللامركزي).

شروط تحقق المشاركة:[34] أردنا قبل أن نختم ورقتنا الإشارة للشروط الواجب توفرها لتحقق المشاركة، بناء على تجارب بعض الدول، ويتعلق الأمر بـــ:

- يشعر المواطن انه جزء من المجتمع.
- يعتمد التواصل مع المجتمع في كافة الأماكن وتسمع كل الآراء دون اقصاء.
- تعطى الفرصة لمن لا صوت لهم، بتقديم مساهمتهم وسماع آرائهم (الفئات المهمشة).

- توفر قاعدة مشتركة يتفق عليها الجميع.
- تشرك كافة شرائح المجتمع وتشجيع أفراده على المشاركة.
- تزال العوائق التي تعترض طريق المشاركة.
- تستخدم معلومات تم التأكد من صحتها أو التأكد منها قبل اخذ القرار.
- تراعى ظروف وخصوصيات كل شريحة عند اختيار الوسائل، الأوقات ومواضيع النقاش.

كما توجد أساليب غير مباشرة منها المعتمدة على التفاعل اليومي الروتيني مع المواطنين أثناء قضاء مصالحهم مع الهيئة المحلية، مثل التغذية الراجعة المباشرة، النقاشات غير المخطط لها أو الفردية، الشكاوى والرسائل العادية والإلكترونية.

خاتمـــــــة:

يظهر مما سبق أن الاتصال الجواري والمشاركة في خدمة التنمية المحلية تشكل مفاهيم متداخلة، من حيث أن تحقيق المشاركة لا يتم في الواقع إلا بتوفر آليات ووسائل الاتصال، سواء الاتصال المباشر أو عن طريق وسائل الإعلام وقنوات الاتصال الإدارية المستخدمة من الجهات الرسمية للتواصل مع المواطن.

كما يبدو التقارب بين التجربتين المغربية والجزائرية من حيث المبدأ باعتبارهما للمشاركة "حق" للمواطن، يمكَنه من الإطلاع على المحتويات الإدارية والحضور للجلسات، ويجبرها على نشر محتوياتها، وإن اختلفت الآليات في بعض جوانبها، إلا أنها تلتقي عند نقطة تمكين المواطن بشكل شخصي من تقديم مقترحات وعرائض، وملتمسات، مع خصوصية مطالبة المغرب بتوفير هيئات للتشاور.

كما كشفت القراءة في مبادرة تجربة المملكة المغربية، القائمة على المقاربة التشاركية، والتي خاضت فيها مراحل وحصدت نتائج المرحلة الأولى منها وما تزال مستمرة، عن نتائج مشجعة رسخت "ثقافة المشاركة" بالتشاور والتعبير عن الرأي حول مستقبل الفاعلين، باعتماد الاتصال "الصاعد"، ساهم في تطوير آليات التشخيص ونظم التتبع والتقييم، وسمحت بخلق دينامية ومبدأ الحكامة الجيدة، رغم الإكراهات التي يتصدرها تعقد النسيج الجمعوي وضعف ميزانيات البلديات.

من ناحية أخرى تظهر تجربة الجزائر أنه ورغم مواد دستور 1989 التي أقرت "الحق" للمشاركة، وتأكيد قانون البلدية، وخطاب رئيس الجمهورية، وقانون المدينة لسنة 2006، ومختلف التعليمات على إلزامية المنتخبين المحليين بفتح باب الحوار لإشراك المواطن في العمل المحلي، إلا أنه لم يتم بعد تجسيد المقاربة التشاركية واقعيا، وما تزال البلديات تسير وفقا للنظام المركزي بعيدا عن المواطن، ويرجع لغياب (الجدية) و(الظرفية) في تعامل المسؤولين المحليين مع المبادرات.

هذا الوضع لا يلغي المبادرات للسلطات المركزية لتحسين علاقة المواطن بمسؤوليه، منها قانون الخدمة العمومية لسنة 2013 الذي ركز على تحسين ظروف استقبال المواطنين، والإصغاء لانشغالاتهم، والدفع بالمنتخبين المحليين تحت وصاية الولاة إلى إرساء دعائم الديمقراطية التشاركية تحقيقا للتنمية المحلية.

الهوامش:

أ- "**نوربت وينر: قدم عالم الرياضيات** كتابا بعنوان:"السيبرنتيك والمجتمع"la Cybernétique et société ،عام 1949، يشير مصطلح "السيبرنتيك" إلى "علم التحكم والاتصالات"، أو علم القيادة أو التحكم في الأحياء والآلات ودراسة آليات التواصل في كل منهما، وشملت اهتماماته فيزياء الكم ونظريات الاتصال والنظرية السيبرنتيكا.

ب– ذكر الباحث سليمان رحال: أن الاتصال أصبح عنصرا مهما ومكونا للعمل والنجاعة والنوعية، يتوقف على طبيعة التفاعلات، نظرا لطبيعة النظام الذي كان يعتقد أنه (مغلق) ودعا إلى مراعاة (المحيط) حيث أن الناس يتجمعوا وفقا للمحيط والعلاقات، ما أوجد (النظام) الذي يتفاعل مع فضاءات أخرى مما سمح بخلق نظام نصف مفتوح ثم المفتوح فالمعقد والمركب، لتزول فكرة الأنساق المغلقة، وتغير مسار التفكير مشكلا نسقا معقدا أطلق عليها تسمية (علاقات شجارانية طافرة إرتكاسية Relation Arborisante Ritromutante) .

ت– **يعتبر عمل "ثيري ليبير**، الذي يحمل عنوان : الاتصال الجواري – الاتصال المحلي– الاتصال الميداني" المؤرخ في 1996، مرجعا حيث أن الاتصال الجواري يدمج اتصال الأزمة، اتصال المخاطر ومن ثمة اتصال القبول.

ث– **الصحافة:** تمثل حسب المفهوم الشائع في القرن (18م) السلطة الرابعة" Forth Estate"، وتتنافس مع باقي السلطات في المجتمع، ونمى المفهوم من خلال وظيفة "كلب الحراسة Watch dog"، التي تعطي للإعلام دور النيابة عن الشعب في متابعة وحراسة المؤسسات الاجتماعية.

ج–الملتمسات: اعتبرها الدستور المغربي أهم مرتكزات وضمانات المشاركة في الحياة العامة، ومؤشرا لإعادة تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، ورد في الفصل 14: أن (المواطنات والمواطنين وضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع).

د– مست المشروعات برامج محاربة الفقر بالعالم القروي المقدر بـــ22% يستهدف 403 جماعة قروية، ومحاربة الإقصاء بالمجال الحضري باستهدافه 264 حيا حضريا، تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية والحضرية الأساسية لفائدة السكان الفقراء، إنشاء خدمات القرب كالترفيه، التجهيزات الثقافية والرياضية والتربوية والصحية والأمنية..، وبرنامج محاربة السكن الهش، ويمس البرنامج اربع مجالات هي: الطفولة، السكن، الشغل والانحراف.

ذ–القانون التوجيهي للمدينة: رقم 06/06 المؤرخ في20 فيفري 2006، يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ويجسد المراقبة ومتابعة نشاطات سياسة المدينة، ويركز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن، وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم.

ر– التمكين: تعتبر التنمية المستدامة الأفراد فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وليسوا مجرد مستفيدين، يمكنهم ممارسة خياراتهم بحرية، التأثير في القرارات، وإدارة الشؤون العامة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

ز– **تقرير عملي** أعد في إطار صندوق تطوير وإقراض البلديات، من قبل السلطة الفلسطينية سنة 2005، لدعم التطوير والإصلاح للهيئات المحلية. تحقيق الفعالية، والإصلاح، والشفافية.

المراجع:

[1] -Dictionnaire Le Robert , Edition 2008 , http://communicationorganisation.revues.org

[2] - Thierry LIBAERT; communication de proximité ; Les 3 P. de la communication locale ; *28* MAI *2009*, http://jeunesetverts.canalblog.com.

3– إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة: دائرة المعارف،1971، ص 05.

4– القرني علي بن أحمد شويل، معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص 15.

5– عبد الحميد عطية، محمد محمود مهدلي، الاتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 17.

6– سليمان رحال، تسيير تدفق المعلومات في المؤسسة، مقاربة لبناء النموذج الديناميكي لاتخاذ القرارات، مجلة دراسات المعلومات، العدد 14، ماي 2012، ص 174.

7– محمد حمام، الاتصال الجواري وإشكالية علاقة الإدارة بالمواطن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 52.

8– فاطمة الزهراء بولدروع، مشاركة الجمهور في التجديد الاجتماعي دراسة حالة بوكالة التنمية الاجتماعية– عنابة، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علوم الإعلام والاتصال، شهادة ماجستير، 2011، ص .06

9– قاموس المعاني، متوفر على الرابط: http://www.almaany.com.

10– عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، جامعة (قاصدي مرباح) ورقلة، 2013، ص 04.

11– نجيم مزيان، المقاربة التشاركية في مجال التشريع، شبكة أخبار الناظور والريف "أريفينو نت"، المملكة المغربية، 8 / أكتوبر 01 /1، متوفر على الرابط: www.arrifinu.net.

12– عصام بن الشيخ، أمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، جامعة (قاصدي مرباح) ورقلة، 2013.

13– وزارة الداخلية، تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005- 2010)، المملكة المغربية، 2010، ص .05

14–حسن بويخف، المجتمع المدني وامتحان المشاركة، جمعية "تنمية"، المملكة المغربية، متوفر على الرابط: http://www.tanmia.ma .

15– عكاشة بن المصطفى، آليات الديمقراطية المباشرة في دستور 2011، ضمن كتاب جماعي: دستور 2011: النص والبيئة السياسية، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، العدد 2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص 73.

16– محمد بنشريف، أي دور للمجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية، المملكة المغربية، متوفر على الرابط: http://www.tanmia.ma .

17– وزارة الداخلية المغربية، تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2010، ص 40.

18– عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، جامعة (مولاي إسماعيل) المغرب، سلسلة دراسات وأبحاث، رقم 20، الطبعة الأولى، 2006، ص14.

19– سليم اللويزي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية، الحوار المتمدن: العدد 3135، 25 سبتمبر 2010، متوفر على الرابط: www.ahewar.org

20– حمام محمد، الاتصال الجواري وإشكالية علاقة الإدارة بالمواطن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص ص 59– 60.

21– علي جري، الإعلام والديمقراطية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة، ماي 2002.

22 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المؤرخ في 23 فيفري سنة 1989، متوفر على الرابط: http://www.el-mouradia.dz.

23– محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، 2011، ص 05.

24– الجريدة الرسمية، قانون البلدية 11 – 10، عدد 37، 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية 2011.

25– رئاسة الجمهورية، قانون الجماعات الإقليمية، 2012، ص 09.

26– الجريدة الرسمية، قانون البلدية 11 – 10، عدد 37، 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية 2011.

27– طاهري حسين، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية: دراسات مقارنة، دار الخلدونية 2007، ص 24.

28– وكالة الأنباء الجزائرية، مخطط عمل الحكومة: (إرساء ديمقراطية تشاركية وأولوية للمجال الوطني المنتج)، الجمعة 30 ماي 2014، متوفر على الرابط www.aps.dz.

29– جعفر بن صالح، (ورقة طريق جديدة للنظام.. الديمقراطية التشاركية ودولة القانون)، جريدة الخبر، 12 سبتمبر 201، متوفر على الرابط:www.elkhabar.com .

30– وزارة الداخلية، ترقية المقاربة التشاركية، متوفر على الرابط: http://www.interieur.gov.dz/.

31– الجريدة الرسمية، قانون البلدية 11 – 10، عدد 37، 01 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية 2011.

32– محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافية العمران، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص ص 43– 44.

33– المصدر متوفر على الرابط: http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org

34– صندوق تطوير وإقراض البلديات، المشاركة والمشورة المجتمعية: دليل عملي تدريبي، فلسطين: 2005، متوفر على الرابط: http://www.mdlf.org.ps.